

Distr.: General
13 September 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

إن البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 من مكتب رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، المزمع إجراؤه في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في نيويورك، في إطار الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، تشير بموجبه إلى أنها أعلنت في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 قرارها الترشيح لعضوية الهيئة المذكورة أعلاه للفترة 2023-2025.

وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة 251/60، يسرّ البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة أن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتلتزم من مكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة لتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشح جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان، (2023-2025)

التعهدات والالتزامات الطوعية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة 251/60

مقدمة

1 - إن جمهورية فنزويلا البوليفارية دولة ديمقراطية واجتماعية تقوم على أساس القانون والعدالة. وقد تم الاعتراف بدستورها السياسي باعتباره أحد الدساتير الأكثر تقدماً في العالم. ويوفر الدستور الفنزويلي ضمانات كاملة لحقوق الإنسان، وتشجع الدولة، من خلال ديمقراطيتها التشاركية والاستباقية والموثوقة، على تبادل الأفكار التعددية على نطاق واسع من أجل التوصل إلى القرارات التي تتخذها الحكومة البوليفارية، التي ما فتئت تنفذ سياسات تهدف إلى تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهكذا فإن دولة فنزويلا تسعى، من خلال قوانينها المحلية وإجراءاتها العملية، إلى كفالة فهم واحترام وتشجيع مبدأ شامل مؤداه أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة.

2 - وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بإنشاء مجلس حقوق الإنسان وبإدراج آلية الاستعراض الدوري الشامل في ممارساته المؤسسية. وقد خضعت فنزويلا للاستعراض في إطار تلك الآلية خلال أول ثلاث دوراتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011 و 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 و 25 كانون الثاني/يناير 2022، وذلك في إطار عمليات شاملة وتعددية ومتواصلة. وخلال دورة الاستعراض الأخيرة، تلقت فنزويلا ما مجموعه 328 توصية، حظيت 221 توصية منها بالقبول، أي بنسبة قبول تزيد على 70 في المائة، ما يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدنا للاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع الإشارة إلى أن جميع التوصيات المقبولة ستُدمج في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وستشكل جزءاً أساسياً من عملية المتابعة التي تضطلع بها الدولة الفنزويلية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها والتمتع بها.

3 - وفي فنزويلا، يندرج الاستعراض الدوري الشامل ضمن جهود يُضطلع بها على مستوى القاعدة الشعبية لوضع حقوق الإنسان في مركزها الملئ، وأصبح يشكل عنصراً مشتركاً من عناصر السياسة العامة ووسيلة يستخدمها السكان للتقييم والرصد المستمرين، سعياً لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها.

4 - وقد تم تشكيل فريق عامل داخل المؤسسات وبينها، يضم ممثلين عن جميع الهيئات الحكومية، من أجل صياغة التقارير الوطنية التي أُعدت في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتطلبت عملية الاستعراض الدوري الشامل إجراء مشاورات اجتماعية مكثفة أفضت إلى إنشاء وكالات وطنية دائمة للتدريب في مجال حقوق الإنسان، وقد تمت هذه المبادرة بمشاركة منظمات وحركات اجتماعية ومجالس مجتمعية ومنظمات غير حكومية.

5 - وإضافة إلى ذلك، قطعت جمهورية فنزويلا البوليفارية شوطاً بعيداً في مجال التنمية ومستوى المعيشة، على الرغم من التأثير السلبي الناجم عن التدابير القسرية الانفرادية، البالغ عددها 502، المفروضة على بلدنا والتي تؤثر في نموذجنا الإنمائي؛ حيث شهدت الأعوام الماضية انخفاض معدلات الفقر وأوجه عدم المساواة في البلد. فوفقاً لنموذجنا الوطني، يقوم تنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى القضاء على الفقر على مبادئ العالمية وحرية الوصول والمساواة والشمول والتضامن والإنصاف والعدالة الاجتماعية، وهي مبادئ تعكسها البرامج العامة بوضوح لحرصها على حفظ كرامة الفتيات والفتيان والمراهقين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص ذوي الميول الجنسية المتنوعة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية وسائر الفئات المستضعفة من السكان.

6 - وفي هذا السياق، يندرج عمل دولة فنزويلا في إطار الاتجاه الدولي المتمثل في ضمان الاعتراف الدستوري بحقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي باعتبارها حقوقاً محددة وأصلية، وذلك في إطار مراعاة طبيعة مجتمعنا المتعدد الأعراق والثقافات واللغات، مع وضع نظام يكفل فعلاً حماية الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ويعترف بمساهماتهم، باعتبارهم فنزويليين من الشعوب الأصلية وفنزويليين منحدرين من أصل أفريقي، في تشكيل هويتنا ويقدرها، وكذلك بمساهمات مؤسساتهم الاجتماعية الأساسية. وتكتمل هذا النظام آليات المشاركة السياسية الشاملة والاستباقية القائمة على المسؤولية الجماعية على جميع مستويات المجتمع الفنزويلي، على نحو يضمن تمثيل الشعوب الأصلية بشكل دائم، بما في ذلك في جميع الهيئات البرلمانية والتشريعية القائمة في البلد.

7 - وقد تمكنت فنزويلا، بوصفها دولة عضوة في مجلس حقوق الإنسان، من الاضطلاع بدور قيادي وفعال في التعزيز المؤسسي لتلك الهيئة، بتقديم مقترحات تهدف إلى تعزيز المجلس ليشكل منبراً للحوار الحقيقي والتعاون النزيه والشفاف. والمتوخى من ذلك هو تقادي النهج السياسي الانتقائي والمتحيز القائم على ازدواجية المعايير والاعتبارات الذاتية التي أدت إلى اندثار لجنة حقوق الإنسان، التي كانت تستخدم أساساً لاتخاذ إجراءات تكمن وراءها دوافع سياسية ضد بلدان كانت تدافع عن سيادتها وحققها في تقرير المصير وتبذل جهوداً جادة لكفالة ضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق واحترامها وإعمالها، بما في ذلك حقوق الشعوب المتصلة بالتضامن الدولي والسلام والتنمية في سياق تطلعاتها المشروعة لتحقيق نظام دولي ديمقراطي وعادل فعلاً، بغية النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

8 - وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تؤدي دوراً هاماً في النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفنزويلا مستعدة لإجراء حوار حقيقي وبناء مع المقرررين الخاصين والخبراء المستقلين والممثلين الخاصين والأفرقة العاملة والآليات المواضيعية للإجراءات الخاصة، وذلك في إطار التقيد بمبادئ الحياد والموضوعية بدلاً من ممارسة الإكراه أو العمل خارج نطاق الولايات التي تكلفهم الدول بها، على النحو المسطر بالكامل في قراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و 2/5.

9 - ويشيد بلدنا بالعمل الممتاز الذي يقوم به المكلفون بالإجراءات الخاصة وبالجهد التعاونية التي يبذلونها من أجل المساعدة على تجاوز أوجه القصور أو الأوضاع الصعبة المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاحترام الكامل لسيادة الدول واستقلالها.

10 - وتجدر الإشارة إلى أن فنزويلا دولة طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يبرهن على التزامها الراسخ باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. ومن ضمن تلك الصكوك ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

11 - وامتتالا لالتزاماتها الدولية، تقدم الدولة الفنزويلية دوريا إلى مختلف الهيئات المنشأة وفقا لمضمون المعاهدات الموقعة (اللجان)، التقارير المناسبة عن تنفيذ ومراعاة الأحكام المنصوص عليها في العهدين الدوليين الرئيسيين، فضلا عن تلك المنصوص عليها في مختلف الاتفاقيات وبروتوكولاتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

12 - وقد ساهمت فنزويلا أيضا في الاعتراف بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي تشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير المصير، حيث تناضل فنزويلا من أجل القضاء على خطر نشوب الحروب والتهديد باستخدام القوة، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي كلها مبادئ مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

13 - وفي نيسان/أبريل 2014، قام رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس، بموجب المرسوم رقم 876، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 40.386، بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف تعزيز السياسات العامة ليشكل دعامة موحدة لأنشطة الدولة الفنزويلية في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشئ المجلس لتنسيق عمل الإطار المؤسسي الواسع القائم من أجل ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها وإعمالها، ومن أجل دعم وتشجيع السياسات الحكومية الرامية إلى ضمان تمتع جميع من يعيشون داخل الولاية القضائية للدولة بالحرية في ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات ضعفا والفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للخطر؛ وأنشئ المجلس أيضا لإضفاء

طابع منهجي على التقدم المحرز، ورصد الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية، والكشف عن التحديات بسرعة، والتشجيع على بذل الجهود اللازمة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان.

14 - وقد تولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان قيادة الآلية التشاركية والشاملة المشتركة بين المؤسسات والمسؤولة عن متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتطوير العملية التشاورية لإعداد التقرير الوطني الثالث.

15 - وتحت قيادة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2016-2019. ويتعلق الأمر بوثيقة استراتيجية تهدف إلى توجيه سياسة الدولة الفنزويلية لتعزيز الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان ومواصلة التقدم للتغلب على التحديات التي لا تزال قائمة في هذا المجال. وفي عام 2016، وضع 545 مؤشرا لرصد الخطة. وأدمجت المشاريع والإجراءات والموارد اللازمة لتنفيذها في الخطط التشغيلية لكل جهاز معني من أجهزة السلطات العامة للدولة. وفي عام 2020، أُجري تقييم شامل للامتثال للخطة الوطنية خلّص إلى أن إجراءات الخطة الوطنية البالغ عددها 213 إجراء قد نُفذت كليا أو جزئيا بنسبة 93 في المائة.

16 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، وقعت جمهورية فنزويلا البوليفارية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم تنظم وجود مسؤولي المفوضية في البلد لوضع جدول أعمال للتعاون والمساعدة التقنية. وقد تم تجديد مذكرة التفاهم هذه وتوسيع نطاقها في عامي 2020 و 2021.

17 - وحتى الآن، استقبلت جمهورية فنزويلا البوليفارية زيارة اثنين من المكلفين بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، هما الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. ووجهت فنزويلا دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التتمية لزيارة البلد، وكذلك إلى أربعة من المكلفين بولايات، وهم: (أ) المقرر الخاص المعني بتعزيز إعمال الحق في السكن اللائق؛ و (ب) المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛ و (ج) المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ و (د) الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإضافة إلى ذلك، استجابت فنزويلا للنداءات العاجلة وطلبات المعلومات الموجهة من المكلفين بالإجراءات الخاصة.

18 - وتتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية، التزاماً منها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالنظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بأن تعرض أدناه تعهداتها والتزاماتها الطوعية المتعلقة بترشّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2023-2025، تمشياً مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي دولة طرف فيها، ومع خطتها الوطنية للفترة 2019-2025.

على الصعيد الوطني

- مواصلة ضمان حقوق الإنسان للسكان، على الرغم من التدابير القسرية الانفرادية الـ 502 المطبقة ضد البلد.
- الحفاظ على الحق في السلام وتوطيده، وتعزيز حق الاقتراع كوسيلة لتسوية الخلافات وتعميق عملية الحوار والمصالحة الوطنية، بغية المضي قدماً في الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، إلى جانب تحسين قنوات الحوار مع المجتمع الفنزويلي.
- مواصلة إدماج القطاعات المستبعدة تاريخياً في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على أساس احترام المساواة وعدم التمييز.
- مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة المسؤولة عن نظام العدالة من أجل ضمان حق كل فرد في الحصول على المساعدة القانونية التي تتيح اللجوء إلى عدالة محايدة ومناسبة وشفافة وقائمة بذاتها ومستقلة وخاضعة للمساءلة ومنصفة وسريعة، دون تأخيرات لا مبرر لها، ودون إجراءات شكلية أو عمليات تجديد لا طائل منها.
- إجراء استعراض شامل للإطار القانوني القائم بشأن منع التعذيب وتعزيز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب.
- تنفيذ آلية وطنية لمتابعة التوصيات المقبولة الصادرة عن النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.
- مواصلة توسيع نطاق النقاش الدائر بشأن التطوير التشريعي، بغية اعتماد قوانين لتوسيع وتعزيز حقوق الإنسان في البلد.
- تعميق التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وسائر آليات الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- مواصلة تعزيز الممارسة الكاملة لحق الإنسان في حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن ضمان الحق في تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي.
- مواصلة العمل على تطوير البرنامج التدريبي للموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان، من أجل مواصلة تعزيز القدرات الوطنية.

على الصعيد الدولي

- مواصلة التعاون مع الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وإجراءاته الخاصة وآليات النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وجمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بتعزيز التعاون، وخاصة مع المجلس، من أجل توطيد دوره بوصفه هيئة تتسم بالشفافية والكفاءة والموضوعية وتظل وفيه لمبادئ حقوق الإنسان الحقيقية التي تشكل ركيزة المساهمات في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتتعهد فنزويلا أيضا بتوسيع نطاق إمكانية وصول مقرري الأمم المتحدة الخاصين وخبرائها المستقلين.
- المساهمة في المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال دعم الموارد البشرية والتقنية والمالية.
- توطيد الإجراءات مع مكتب الأمم المتحدة في فنزويلا ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبخاصة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في فنزويلا، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة من منطلق التعاون بين بلدنا وتلك الهيئات بهدف تعزيز المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، مع التركيز على الأجلين المتوسط والبعيد، بغية النهوض بنظام شامل امتثالا لمختلف التعهدات التي قطعها بلدنا في مجال حقوق الإنسان.
- رصد الالتزامات المتعهد بها في إطار الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، استنادا إلى التوصيات التي تلقتها فنزويلا وقبلتها أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثالث، وفي إطار التحضير للدورة الرابعة للاستعراض.
- مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب العهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، وضعت دولة فنزويلا سياسة منهجية تهدف إلى الاستجابة بفعالية لتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومتابعة هذه التوصيات، وذلك من خلال تنفيذ نظام لتحليل وإعداد التقارير المزمع تقديمها إلى تلك الهيئات في أوانها.
- التعريف بنطاق التطبيق الإجرامي للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الدول والمؤسسات خارج الحدود الإقليمية، وتأثيره السلبي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.